البنوك الشاملة

1.نشأة البنوك الشاملة:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن البنوك الشاملة هي أساسا فكرة ألمانية،ولقد كان دورها محدودا،وكان أول هذه البنوك بنك بروسيا(بنك بوندز حاليا)،وقد اتسع نشاطه بمعناه الشامل من خلال تنويع المساهمات في تمويل ملكية المشروعات. ومن ثم تأسس بنك دوتش، ثم بنك كومرز عام 1870، وتم جمع موارد قليلة لاستثمارها في رأس مال البنك،والجزء الآخر لمجرد الإيداع،وكانت البنوك في البداية مملوكة ملكية خاصة،ولذلك كان أصحاب البنوك في هذه الفترة من كبار التجار وخاصة في هامبورغ حيث تركزت التجارة،ثم نشأت بنوك تقدم خدمات متنوعة لعملائها،والتي تعد نواة للبنوك الشاملة فيما بعد.وتعزى نشأة البنوك الشاملة في ألمانيا إلى أسباب تاريخية،حيث لم يكن التداول والاتجار في الأوراق المالية قد استقر في ألمانيا بعد بسبب عدم وجود سوق رأس مال بالقدر الكافي،وهو الأمر الذي دفع البنوك إلى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة، ولذلك تزامن تطور البنوك والصناعة في ألمانيا سويا.

2. مفهوم البنوك الشاملة:

هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية،وظائف البنوك المتخصصة ،بنوك الاستثمار،بنوك الأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك.

3. خصائص البنوك الشاملة:

- أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته.
- التنويع في مصادر التمويل والاستثمار:حيث تلجا البنوك الشاملة في تنويع مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض إليها.
- إن البنوك الشاملة بنوك تتعامل في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها،وتستنبط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقا مع احتياجات العملاء.
- الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى أفاق الوساطة المالية بشقيها التجاري والاستثماري التي تتطور لتتوافق مع المتغيرات التي تطرأ على المعاملات.
- تحقيق عوائد مناسبة من العمولات والرسوم التي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي في الربحية.
- إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة،لتشمل تخطيط،تنظيم،توجيه ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها ومصادرها المتعددة

4. عوامل قيام البنوك الشاملة:

- دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد ما يدور حولها من تطورات وتحولات.

- التطور والتحولات في الاقتصاديات المحلية وإنشاءها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها.
- الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد طلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من بنك واحد.
- تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة،فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة.
- التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات التي قللت فجوة المعلومات التي كانت تحجب البنوك عن الدخول في الكثير من المشروعات.
- تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة.

5. إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة

أ- تنويع الموارد:

في مقدمة إجراءات التنويع في شان مصادر الأموال الاتجاه إلى:

- إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول:هي شهادات يمكن شراؤها ويبعها في سوق النقد في أي وقت، وهي شهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل.
- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي:لجأت البنوك الشاملة إلى الاقتراض طويل الأجل لتدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالي،كالاقتراض من سوق رأس المال من خلال إصدار سندات والاقتراض من شركات التامين والمؤسسات المالية.
- اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية: فقد قامت بعض هذه البنوك بإعادة تنظيم نفسها لكي تتخذ شكل الشركات القابضة،من اجل البحث عن اتجاه جديد لتنويع مصادر التمويل،لان البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة يستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية،التجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم و زيادة موارده المالية خاصة في الأوقات التي توفى فيها الودائع.
- التوريق(التسنيد): ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول،حيث يمكن الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة.

ب.تنويع النشاطات:

- **تنويع في محفظة الأوراق المالية:** بحيث تختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات المصدرة لها مع تعددها وتباعدها جغرافيا،وانخفاض درجة ارتباطها بعضها البعض بحيث تحقق اكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند اقل درجة ممكنة ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية.
- **التنويع في محفظة القروض:** يقدم البنك الشامل القروض للمنشات الصناعية، التجارية والزراعية منشات الخدمات القروض العقارية، قروض المستهلكين والقروض لتمويل التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى تقدم البنوك الشاملة قروض على مدى مجالات زمنية مختلفة (قصير، متوسط وطويل الأجل).
- **الدخول في مجالات جديدة في الاستثمار:** استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية:
  - **اداء أعمال الصيرفة الاستثمارية:**تتضمن 03 وظائف:

- **وظيفة الاسناد:**تعني شراء الأسهم المصدرة حديثا وبيعها للآخرين مع تحميل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها.
- **الوظيفة التأمينية:**يقوم البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة ويتقاضى مقابل ذلك عمولة.
- تقديم الاستشارات حول الاصدرات الجيدة المتعلقة بنوعية الأوراق المالية من تكاليف،مردود،ومخاطر في ضوء الواقع والأوضاع التي تعيشها الشركات المصدرة لهذه الأوراق.

ج.التنويع بدخول مجالات غير مصرفية:

تتسم الأنشطة التي يمارسها البنك الشامل بان المخاطر التي تكتنفها عادة ما تكون في حدها الأدنى ومن ابرز هذه الأنشطة:

- **القيام بنشاط التأجير التمويلي:** حيث يتم إبرام اتفاق بين البنك والشركة ينص على بيع أصل من أصول الشركة للبنك على أن يقوم البنك بإعادة تأجيره مرة أخرى للانتفاع به وبالطبع ستكون متحصلات الإيجار مضافا إليها القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة إلى عائد مناسب.
- **الاتجار بالعملة:** وهي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة من خلال الاتجار بالعملة التي بحوزتها في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق.
- **نشاط إصدار الأوراق المالية:** حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال حيث يستطيع البنك أن يمارس أنشطة لا يستطيع أن يمارسها دون تكوين هذه الشركة القابضة المصرفية نظرا لوجود قيود قانونية أو رغبة البنك في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها.
- **نشاط التأمين:**حيث يقوم هذا النشاط على فكرة التعامل بنوع من وثائق التامين على الحياة لحساب شركة تامين شقيقة يطلق عليها وثيقة التامين على الحياة الائتمانية بهدف تجنيب أسرة العميل مسؤولية سداد قيمة القرض الممنوح له من البنك بعد وفاته،بجانب تامين على الممتلكات فيحقق البنك للشركة الشقيقة ميزة تسويق الخدمة بتكلفة قليلة.
- **أنشطة الاستثمار:** من أجل تلبية احتياجات المستثمرون أنشأت شركات متخصصة في بناء وإدارة تشكيلات(صناديق) يطلق عليها بالمحافظ العامة أو صناديق الاستثمار تتيح لهم شراء العديد من الحصص،وفي محاولة للبنك الشامل لاغتنام الفرصة وتعويض ما قد يتسرب من ودائع إلى تلك الصناديق فقد يعيد تنظيم نفسه في شكل شركة قابضة تنشئ شركة استثمار شقيقة تقوم ببناء تشكيلات من المحافظ العامة تبيعها في شكل حصص استثمارية وهكذا يساهم البنك بإعادة تنظيم نفسه في تعظيم أملاكه.
- **نشاط التأجير:** قد يعمد البنك الشامل إلى إنشاء شركة متخصصة لتأجير الأصول ويحذو البنك الأصل في أن تسهم تلك الشركة في مساعدته للتغلب على عدم كفاية الموارد المالية لتلبية بعض طلبات الاقتراض فعندما يتقدم احد العملاء الرئيسيين بطلب للحصول على قرض كشراء آلات لمنشاته الصناعية فقد يمكن إقناعه بفكرة استئجارها بدلا من شرائها.

6. دور البنوك الشاملة

يتبلور دورها من خلال كونها :

- بنوك تقوم بأعمال كل البنوك التجارية،الاستثمار،الأعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد وفي آن واحد.
- بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت.
- حرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البناء التي تأتي من قطاعات متعددة.
- تقوم بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة.
- إصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية في البنوك إلى جميع المساهمين بغض النظر عن القطاع الذين ينتسبون إليه.
- تقوم استراتيجة البنوك الشاملة على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار.

7. مزايا البنوك الشاملة

تتوفر البنوك الشاملة على العديد من المزايا تتمثل في:

- صناعة الأسواق المتكاملة كنتيجة لعظم إمكانياتها في اكتشاف وتحليل وتقييم الاستثمارات والترويج والاشتراك في التمويل وإدارة المشروعات وخلق الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين والعملاء.
- تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية للبنوك بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة.
- توفير مجالات توظيف للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة الفرص الاستثمارية لها عن طريق دخولها في المشروعات كبيرة الحجم فمع البنوك الأخرى.
- تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد والقدرة على الدخول والقيام بالمشروعات العملاقة.
- ساعدت البنوك الشاملة على توسع البنوك في وظائفها وأعمالها بعدما انخفض العائد التقليدي وبعد اتساع المنافسة من غير البنوك.

8. الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة للبنوك في:

- من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة،وذلك بسبب دخولها في أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر.
- صعوبة الرقابة والإشراف في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات إذ لا بد من وجود قواعد خاصة.
- يمكن أن ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية.
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية.